

نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات التطور والمفاهيم والمؤشرات

الدكتور سامي إبراهيم الخزندار
أستاذ العلوم السياسية المشارك
برنامج العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية
الجامعة الهاشمية - الأردن

مقدمة:

تسعى المجتمعات والدول والمجتمع الإنساني بأسره إلى تحقيق المنع الوقائي لحدوث الصراعات العنيفة، التي تؤرقه وتقض مضجعه، ولا بد لهذا المنع الوقائي أن يرتبط به بناء نظام الإنذار المبكر (Early Warning System)؛ وذلك للتحذير المسبق من مخاطر الصراعات العنيفة. وتظهر أهمية هذا الموضوع في مساهمته في التنبؤ والإنذار المبكر حول احتمالية حدوث صراعات أو تجدد حدوثها. وعملية الإنذار المبكر تعني التنبيه لهذه المخاطر مبكراً، ومن ثم العمل على تعبئة كافة الموارد والإمكانات السياسية والعسكرية والاجتماعية والإعلامية والثقافية وغيرها لمنع حدوثها.

وتشكل أنظمة الإنذار المبكر خدمة وحماية للمجتمع الإنساني، إذا توافرت الإرادة الصادقة للقادة والمسؤولين عن إدارة شؤون المجتمعات والدول. ولا شك أن المجتمع العربي يحتاج، وبشكل ملح، إلى هذا النوع من الدراسات؛ لما قد تساهم به من "عقلنة" و"ترشيد" إدارة شؤون المجتمع العربي وحياته السياسية، وإدارة العلاقة بين مكوناته وقواه السياسية الداخلية، وكذلك مع القوى الإقليمية والدولية التي يقع ضمن اهتماماتها أو مطامعها.

وتعمل هذه الدراسة على تقديم رؤية أو إطار نظري حول طبيعة مفاهيم ومضامين الإنذار المبكر، وارتباطها بالمنع الوقائي للصراعات، مع تحديد المؤشرات المستخدمة فيه، بالإضافة إلى التعريف بأهم الأشكال العملية أو التطبيقية التي تناولتها الأدبيات العلمية الغربية بشكل خاص. وبمعنى آخر، تحاول هذه الدراسة تقديم إحاطة نظرية أساسية وشاملة حول نظام الإنذار المبكر للصراعات، خاصة على مستوى الصراعات

الأهلية والدولية، ومن ثم تقدم هذه الإحاطة النظرية كمحاولة لصياغة إطار مفاهيمي نظري عربي أو معرب مترابط العناصر ومتسلسل الأفكار في هذا الموضوع. كما تهدف إلى توفير بعض الأدبيات العلمية العربية التي تخدم الباحثين والطلبة وصناع القرار في هذا المجال.

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على ما أنتجته الأدبيات الغربية في هذا المجال، حيث إنها لجأت إلى مراجعة أهم الأدبيات الإنكليزية المعاصرة الصادرة في هذا المجال، خاصة التي ألفها كبار العلماء المتخصصين أو العاملين في هذا الحقل العلمي ضمن تخصص دراسات الصراع والسلام، من أمثال "مايكل لند" "Micheal Lund"، وغيره.

أهمية نظام الإنذار المبكر وتطوره كحقل علمي:

يشكل الإنذار المبكر صمام أمان للاستقرار والمحافظة على الأمن والسلام. وتعتبر الكثير من الدراسات العلمية في مجال المنع الوقائي للصراعات أن وجود نظام كفو ودقيق (Sufficient and accurate) للإنذار المبكر يشكل أحد المكونات أو المتطلبات الأساسية لتوقع حدوث الأزمات والمنع الوقائي للصراعات¹. فهناك علاقة تداخلية على الأقل بين وجود نظام إنذار مبكر واستمرارية السلام، واستراتيجيات المنع الوقائي للصراعات، وإن زيادة فرص نجاح المنع الوقائي للصراعات تتطلب المزيد من الاهتمام أو التركيز على تطوير أنظمة إنذار مبكر، تنبه السياسيين متى وكيف يتدخلوا بشكل فعال².

ويشير معهد "GTZ الألماني" في هذا المجال إلى أن المفتاح الأساسي في توفير بيئة أو ظروف وقائية لتحقيق منع فعال لوجود الأزمات وإدارتها الصراع يتطلب توفير وسائل وأدوات (instruments) للتنبؤ بالأزمات (Crisis forecasting)³.

ظهر الاهتمام فيما يسمى بنظام الإنذار المبكر للصراعات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبشكل مرتبط مع الاهتمام بدراسة المنع الوقائي للصراعات، وبشكل أكثر تحديداً ظهر الاهتمام بهذا الحقل العلمي كحقل أساسي في علم دراسات الصراع والسلام ما بعد الصراع في البوسنة والهرسك عام 1991، وكذلك بعد مذابح راوندا في إفريقيا عام 1994، وما نتج عنهما من مقتل الملايين من المدنيين، والتي أشارت إلى ضرورة تطوير نظام دولي للإنذار المبكر⁴. هذا الاهتمام المتأخر لا ينفي وجود جهود مبكرة وأولية في هذا المجال، ولكنها إما ربطت موضوع الإنذار المبكر بموضوع سباق التسلح النووي والتنبيه لأي تصعيد نووي، أو المعرفة المبكرة بالصراعات لدى طرف على آخر ضمن صراع النفوذ بين القوى العظمى، ولم يكن بدافع المعرفة المبكرة لتسوية الصراعات مبكراً⁵. واهتمت الجهود العلمية في بداياتها حول الإنذار المبكر - بشكل خاص - بمجال جمع البيانات الكمية في

الصراعات المجتمعية أو العرقية، التي توفر مؤشرات تفيد في التنبيه نحو تصاعد درجة الصراع، أو تحديد مسبق لطبيعة حدّ أو شدة جبهات الصراع، ومن الأمثلة على ذلك اقتراحات وجهود "كينيث باولدينغ" "Kenneth Boulding" في إنشاء قاعدة بيانات اجتماعية (مجتمعية) (Social Data Station)، والتي تبلورت لاحقاً في جهود "تيد جير" "Tud Gurr" بتأسيس مشروع الأقليات في خطر (Minorities at Risk Project) في جامعة ميريلاند في النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين⁶.

مفهوم وماهية نظام الإنذار المبكر للصراعات:

تعددت وتباينت مفاهيم أو تعاريف الإنذار المبكر للصراعات العنيفة، وتباينت معها اتجاهات الباحثين في هذا المجال في تحديد ماهية الإنذار المبكر.

وعموماً، فإن جوهر نظام الإنذار المبكر للصراعات العنيفة هو عبارة عن منظومة للاكتشاف والتحذير المسبق من احتمالية حدوث الصراعات أو الأزمات بكافة أشكالها، تمهيداً لاتخاذ القرارات والسياسات والإجراءات المناسبة لمواجهةها ومنع حدوثها بشكل كلي، أو على الأقل تقليل حجم أضرارها ومخاطرها إلى الحد الأدنى الممكن.

وتشير الدراسات حول مفهوم نظام الإنذار المبكر إلى أكثر من اتجاه بين الباحثين؛ أولاً: اتجاه يلجأ إلى تبسيط مفهوم نظام الإنذار المبكر؛ حيث يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن عملية الإنذار المبكر - ببساطة - ما هي إلا نظام تحذير مسبق من الدخان (الأزمات) (A smoke- Alarm System)، وبشكل يكون تلقائياً ما أمكن ذلك⁷.

ثانياً: اتجاه آخر يركز على "نظام توفير المعلومة" (منظومة معلوماتية) خاصة في شكلها الكمي⁸؛ يشير "هوارد أدلمان" "Howard Adelman" - من جانب آخر - إلى أن الإنذار المبكر ليس مجرد نظام جمع معلومات (Intelligence System) يهتم بتحديد مباشر (Direct Threat) للجهة المعنية بجمع المعلومات وتحليلها، وإنما هو نظام يُعنى بالحماية (Protection) لمجموعة سكانية في منطقة ما. وفي سياق هذه الأهداف، يشير - أيضاً - إلى أن الإنذار المبكر يُعنى بمحاولة المنع الوقائي للصراعات، أو تهدئة وإدارة الصراعات التي تسبب الكوارث الإنسانية (Humanitarian Emergence). كما يعتبر "هوارد أدلمان" أن هناك علاقة بين جمع المعلومات والبيانات (Collection) وتحليلها (Analysis)، والاستجابة المنوي عملها أو المستهدفة (Intended Response).

وبمعنى آخر، يشير أصحاب هذا الاتجاه إلى أن عملية الإنذار المبكر تتجاوز جمع المعلومات والمشاركة فيها (Sharing) لتشمل كلاً من تحليل المعلومات، ورسم واعداد الخيارات الاستراتيجية المناسبة في ضوء نتائج تحليل البيانات، كما أن جمع المعلومات ليس المقصود

بها العملية الإجرائية لجمع المعلومات حول تهديدات لدولة أو دول بعينها، وإنما هي تركز على خطر عدم الاستقرار بين الدول أو داخل الدولة (Destabilization)، وتهديد للأمن والسلم⁹.

وفي ضوء ذلك كله يلخص "هوارد" وغيره من أصحاب هذا الاتجاه مفهوم الإنذار المبكر بأنه: "عملية تشمل جمعاً وتحليلاً أو تقييماً استراتيجياً (dissemination) للمعلومات". وكذلك هي "بنية مؤسسية للتنبؤ (Institutional Structure for forecasting) (such a process)"¹⁰. ويعبر عنها "هوارد" بأنها "تواصل وتبادل للمعلومات (The communication of information)، وتطوير خيارات استجابة محتملة (response options). واستراتيجية تكون مبرمجة زمنياً". هذا الاتجاه يتبناه بعض الباحثين في هذا الحقل العلمي، ومؤسسات الأمم المتحدة، وبعض الهيئات البحثية المعنية في هذا المجال، مثل: معهد كارنيغي للسلام. وتبنت هذا الاتجاه أو المفهوم - أيضاً - وحدة نظام الإنذار المبكر للشؤون الإنسانية (The Humanitarian Early Warning Systems) التابعة لقسم الشؤون الإنسانية (The Department of Humanitarian affairs) في منظمة الأمم المتحدة، والتي تعتبر نظام الإنذار المبكر بأنه عبارة عن "جمع وتحليل المعلومات، مع تبادل نتائج التحليل حول مناطق الأزمات". ويؤكد البعض على ضرورة أن يؤدي تحليل المعلومات إلى تطوير خيارات استراتيجية استباقية، أو المواجهة المحتملة للأزمات أو الصراعات¹¹. وتشير - أيضاً - خطة الأمم المتحدة للسلام عام 1995 إلى أن منظومة الإنذار المبكر عبارة عن "شبكة نظم شاملة، تتناول الإنذار المبكر فيما يتعلق بالأخطار البيئية، وخطر وقوع حادثة نووية، والكوارث الطبيعية، وتحركات السكان الضخمة، وخطر حدوث المجاعات وانتشار الأمراض". وتؤكد على الحاجة لتعزيز الترتيبات بطريقة تجمع بين المعلومات الآتية من هذه المصادر والمؤشرات السياسية، للوقوف على احتمال وجود خطر يهدد السلم، وتحليل ما يمكن للأمم المتحدة أن تتخذه من تدابير للتخفيف من هذا الخطر¹².

من جانب آخر، تشير أرضية لتطوير الإنذار المبكر (Plat form for Promotion of Early Warning) في الأمم المتحدة إلى أن أي نظام كامل وفعال للإنذار المبكر يجب أن يحتوي العناصر الأربعة التالية:

الجدول (1): مشروع تبادل المعلومات حول الخطر والتحذيرات المبكرة العناصر الأربعة لفعالية أنظمة الإنذار المبكر			
معرفة الخطر	خدمة المراقبة والتحذير أو الإنذار المبكر	التواصل وتبادل المعلومات	القدرة على / أو إمكانية الاستجابة ورد الفعل
جمع البيانات وتقييم المخاطر بطريقة منهجية.	تطوير خدمات المراقبة والإنذار المبكر.	نشر وتبادل المعلومات حول الخطر وحول التحذيرات المبكرة.	بناء قدرات وامكانيات وطنية ودولية للاستجابة وردود الفعل.
- تحديد هل المخاطر معروفة جيداً؟ - ما هي الأنماط والاتجاهات في عوامل الخطورة؟ - هل خارطة الخطر والبيانات متوفرة بشكل واسع؟	- هل المقاييس أو المؤشرات الصحية هي التي تخضع للمراقبة أو المتابعة؟ - هل يوجد قاعدة علمية لعملية التنبؤ؟ هل يمكن ضمان دقة وقت الإنذار؟	- هل التحذيرات تصل إلى جميع من هم في دائرة الخطر؟ - هل المخاطر والتحذيرات مفهومة؟ - هل معلومات الإنذار والتحذير واضحة ويمكن استخدامها؟	- هل خطة الاستجابة متطورة ومجربة؟ - هل الإمكانيات والمعرفة المحلية (الوطنية) قد تم تهيئتها للاستخدام؟ - هل الشعب أعد وجُهِز للاستجابة للتحذيرات أو الإنذارات المبكرة؟

المصدر: الموقع الإلكتروني لأرضية تطوير الإنذار المبكر

Platform for promotion of Early Warning, International Strategy for Disaster Reduction,
Platform for the Promotion of Early Warning, <http://www.unisdr.org/ppew/whats-ew/basics-ew.htm>

وتشير هذه الاستراتيجية إلى أنه يجب أن تدعم هذه العناصر الأربعة قاعدة

صلبة من: 1- الدعم السياسي 2- القوانين والتشريعات 3- المسؤولية والعمل المؤسسي

4- أفراد مدربين على أنظمة الإنذار المبكر.

من ناحية أخرى، يشير معهد كارنيجي للسلام الدولي في أمريكا إلى نفس هذا

الاتجاه في مفهوم الإنذار المبكر، حيث يعتبر أن الإنذار المبكر هو عملية (Process) تتكون
من خمسة عناصر، هي¹³:

1 - مجموعة من أدوات المعلومات (A set of information Tools)، مثل: كيفية جمع
المعلومات، وتنظيمها، وتصنيفها، والتحقق من مصداقيتها، وغير ذلك.

2 - المشاركة في هذه المعلومات وتبادلها مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية، المحلية أو
الدولية، المعنية بهذه المعلومات (Sharing the Gathered information).

- 3 - تحليل وتفسير هذه المعلومات (Analyzing and interpreting)، وتؤثر بهذه المرحلة، بشكل خاص، طبيعة البنية المؤسسية والثقافية، وطبيعة الانطباعات، وغيرها.
- 4 - تحديد متى تكون إشارات الإنذار المبكر، المرسله إلى مستقبلها، هي إشارات زيادة للخطر ودرجة هذا الخطر.
- 5 - القدرة على استلام إشارات الإنذار المبكر، وطبيعة محددات الاستجابة المناسبة، وطبيعة الاستجابة المناسبة لهذه الإشارات.

ثالثاً: الاتجاه الثالث: لا يرى أصحاب هذا الاتجاه نظام الإنذار المبكر "كمنظومة معلوماتية" للتنبيه عن الأخطار والصراعات بقدر كونها عملية بناء شاملة لمنع الصراعات، حيث يعتبر بعض الباحثين العمل الوقائي (Prevention Action) بحد ذاته جزءاً عضوياً في منظومة الإنذار المبكر¹⁴. وبهذا المعنى يشير البعض إلى أن المنع الوقائي يعني التصرف مبكراً (Acting Early)¹⁵، وهو ما يعني أن نظام الإنذار المبكر هو أحد مكونات أو عناصر المنع الوقائي للصراعات، والتي سبقت الإشارة إليها، مثل: الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والتنمية، والعدالة، وغيرها.

وفي ختام الحديث عن هذه الاتجاهات الثلاثة، فإنه يمكن النظر إلى أن جوهر نظام الإنذار المبكر هو عبارة عن "منظومة شاملة، مجهزة مسبقاً للاكتشاف المبكر، والتحذير المسبق لحدوث الأزمات أو الكوارث والصراعات التي تهدر حياة أي جزء من الدول أو المجتمع الإنساني، وأمنه، والسلم فيه. وهذه المنظومة هي عمل مقصود، ومعد مسبقاً بشكل يؤدي إلى سياسات، وإجراءات، وقرارات وقائية، تمنع حدوث هذه الأخطار مسبقاً، أو على الأقل تعمل على تحجيم وتقليل حجم الخسائر والأضرار إلى الحد الأدنى الممكن".

وتتركز عملية أو نظام الإنذار المبكر في أمرين¹⁶:

- 1 - تحديد أنواع (Types) وأمكنة (Locations) الصراعات التي يمكن أن تتحول إلى عنف.
- 2 - مراقبة (Monitoring) وتقييم (Assessing) مدى وكيفية تقدم ودرجة اقتراب أو تطور هذه الصراعات نحو العنف.

من جانب آخر، يمكن تحديد الأوجه الأساسية للإنذار المبكر ورد الفعل المبكر على

الأنحو التالي¹⁷:

- 1 - اكتشاف المخاطر.
- 2 - استقبال وتقبل الإشارات المبكرة للمخاطر.
- 3 - القيام بتدابير وأفعال المنع الوقائي قبل حدوث المخاطر.

4 - تعزيز إجراءات أو تدابير العمل الوقائي للمخاطر.

مؤشرات عملية أو نظام الإنذار المبكر (Early Warning Indicators) :

يتطلب تطبيق أو ممارسة عملية الإنذار المبكر على أرض الواقع توفير مجموعة من العوامل والمعطيات، منها: إعداد مؤشرات عملية أو إجرائية أو عملياتية (Operational)، تكون بمثابة مصدر لإرسال إشارة تحذيرية مبكرة إلى أصحاب العلاقة أو القرار. وقد تباينت الجهود العلمية أو العملية في هذا المجال، وذلك وفق تباين الخبرات والتجارب والثقافات في المجتمعات أو الدول. وسوف نشير هنا إلى بعض نماذج المؤشرات التي قدمها بعض الباحثين أو المنظمات الممارسين في ميدان السلام والصراع. كما نشير - أحياناً - إلى مراحل يتطلبها بناء نماذج مؤشرات الإنذار المبكر. وفي هذا السياق، فإن مجموعة العناصر الأربعة التي سبقت الإشارة إليها في الاستراتيجية الدولية لخفض الكوارث (ISDR) التابعة للأمم المتحدة، عرضت أرضية أو مكونات لبناء مؤشرات إنذار مبكر فاعل.

ومن جانب آخر، لجأت بعض المنظمات غير الحكومية، المعنية بقضايا السلام والعنف، إلى تطوير مجموعة من المؤشرات من خلال تجارب وخبرات ميدانية لبعض المنظمات التي تعمل على تحقيق السلام في مناطق نزاعات مختلفة، وقدمت مؤشرات شاملة أو ضمن رؤية شمولية لمختلف جوانب الحياة، وذلك على اعتبار أن جميع جوانب الحياة تؤثر في بعضها البعض، إما باتجاه تعزيز السلام، أو التحفيز نحو العنف، وذلك وفق طبيعة الصراع، سواء من حيث ظروفه، أو قضيته، أو أطرافه. ونشير - على سبيل المثال - إلى نموذج من هذه المؤشرات الميدانية، والذي تم تطويره من قبل مجموعة في إفريقيا، تابعة لمؤسسة التعامل مع النزاع البريطانية، مع إجراء بعض التعديلات على بعض المؤشرات من قبل الباحث؛ لجعلها أكثر مواءمة مع طبيعة وأهداف الدراسة، ولتوسعة دائرة الاستفادة منها. ويشير الجدول التالي إلى مؤشرات السلام والعنف¹⁸ :

الجدول (2): مؤشرات العنف والسلام	
مؤشرات الإنذار المبكر للعنف	مؤشرات السلام
<p>مؤشرات الصحة النفسية والجسدية</p> <ul style="list-style-type: none"> - نسبة وفيات عالية. - إصابات وموت بسبب أسلحة الحرب. - الرغبة في الانتقام أو الثأر. 	<p>مؤشرات الصحة النفسية والجسدية</p> <ul style="list-style-type: none"> - وفيات قليلة في أوساط الشعب. - عدد قليل من الإصابات والموت بسبب الأسلحة. - وضع تغذية جيد. - رفض لسلوكيات العنف.

نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات

<ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في شؤون المجتمع. 	<ul style="list-style-type: none"> - انتشار الاكتئاب النفسي.
<ul style="list-style-type: none"> - مؤشرات بيئية - إدارة مشتركة أو جماعية للمصادر الطبيعية. - تقاسم الاستفادة من المصادر الطبيعية. - أنماط طبيعية في الزراعة والثروة الحيوانية. 	<ul style="list-style-type: none"> - مؤشرات بيئية - منع الوصول إلى المصادر الطبيعية. - الاعتماد على الموارد البيئية الطبيعية. مثل: حرق الغابات والأعشاب، وتلويث المصادر المائية.
<ul style="list-style-type: none"> - مؤشرات تتعلق بالأمن - رفض التحريض على العنف. - حرية الاجتماع لأفراد الشعب. - إيجاد بيئة بنوية في المجتمع أو الدولة (بيئة رافضة ومقاومة للتخريب أو التدمير والإيذاء). 	<ul style="list-style-type: none"> - مؤشرات تتعلق بالأمن - وجود الجيش في المدن. - مظاهرات وأحداث شغب. - اختفاء واختطاف لأفراد، أو اغتيالات سياسية. - وجود معتقلين سياسيين.
<ul style="list-style-type: none"> - المؤشرات الاجتماعية - حرية الفكر والاعتقاد والدين والإعلام. - أنواع متعددة من التفاعل الاجتماعي، وعلى مستوى عال. - زواج متداخل أو مختلط. (سواء من حيث الأصول والأعراق والجنسيات، وغيرها). - انسجام وتناغم بين المكونات العرقية أو الطائفية للمجتمع والدولة. 	<ul style="list-style-type: none"> - المؤشرات الاجتماعية - الرقابة والتجسس الرسمي، أو الرقابة الذاتية والصمت الناتج عن الخوف. - الاضطهاد الديني. - مستوى منخفض من التفاعل الاجتماعي. - منظمات طائفية، أو استقطاب بين طوائف وأقليات المجتمع والدولة.
<ul style="list-style-type: none"> - المؤشرات السياسية - أحزاب سياسية تشاركية ممثلة لمختلف فئات المجتمع. - انتخابات حرّة وعادلة. - حرية الحركة والتنقل. - الاحترام الفعلي لحقوق الإنسان. 	<ul style="list-style-type: none"> - المؤشرات السياسية - أحزاب سياسية طائفية. - قانون الطوارئ والأحكام العرفية. - حرمان الأفراد من الجنسية، والإبعاد والتهجير. - تهمة التمثيل السياسي للطوائف والأقليات في المؤسسات السياسية ومؤسسات الدولة.
<ul style="list-style-type: none"> - المؤشرات القضائية - تشريعات لحماية حقوق الإنسان. - المساواة أمام القانون. - إلغاء قوانين التمييز. 	<ul style="list-style-type: none"> - المؤشرات القضائية - التدخل السياسي في العملية القضائية. - استخدام قوانين للتمييز. - استخدام الآليات غير الرسمية لتحقيق العدالة.
<ul style="list-style-type: none"> - المؤشرات الاقتصادية - التقدم في معالجة المشاكل الاقتصادية. - تقليل مستويات الفقر والبطالة. 	<ul style="list-style-type: none"> - المؤشرات الاقتصادية - مستوى عال من الفقر والبطالة. - توزيع غير عادل للثروات والموارد والخدمات.

ويشير بعض الباحثين إلى وجود أحداث معينة، بدلاً من المؤشرات الشاملة، على اعتبار أن وجودها يُعتبر بمثابة إشارات أو مؤشرات الإنذار المبكر لاحتمالية حدوث صراعات عنيفة، ومن هذه المؤشرات - على سبيل المثال -: مؤشرات عدم الاستقرار، التي

تتراوح ما بين الصراعات الحدودية، أو الاعتداء على حقوق الإنسان (Human Rights Abuse)، وهجره وحركة اللاجئين (Flow of Refugee)، والتي تُعتبر بمثابة بعض مؤشرات الحروب الأهلية. وبالإضافة إلى هذه المؤشرات توجد مؤشرات على صعيد الدولة، تُعتبر بمثابة عوامل خطورة (Risk Factors)، منها - على سبيل المثال -¹⁹ :

1 - التعبئة السياسية للجماعات المتمردة (Political Mobilization of Rebellions Groups).

2 - تغيير القيادات الراديكالية أو المتطرفة (Radical Leadership Changes).

3 - الاستقطاب الحاد بين الجماعات أو القوى السياسية (Polarization of Political Groups).

4 - تآكل الشرعية السياسية للحكومة (The Erosion of Government Legitimacy).

5- استخدام التحريض أو التعبئة الرمزية من قبل النخب السياسية وقادة الأقليات (Use of ethnic symbols by political elites)، ويكون التحريض من خلال استخدام الدلالات والرموز ذات الطبيعة العرقية أو الدينية. وقد يتبع عملية التحريض الرمزي محاولة الحصول على الدعم الخارجي أو التحريض والضغوط الخارجية.

وبالاعتماد على هذه المؤشرات يمكن الإشارة إلى بعض المؤشرات التي يمكن أن تُستخدم في الإنذار المبكر لاحتمالية حدوث صراع عنيف على الصعيد الدولي أو بين الدول. فمن هذه المؤشرات - على سبيل المثال -:

1. الاستقطاب الأيديولوجي الحاد (الإقصائي) بين القوى السياسية في البيئة الإقليمية والدولية، وما يرتبط بها من تحالفات وانقسامات سياسية إقليمية أو دولية متضاربة.

2. تآكل مصداقية الشرعية الدولية وأدواتها.

3. ضعف استقلالية وقدرة المنظمات الدولية أو الإقليمية على تسوية النزاعات بوسائل سلمية، وفي المقابل زيادة اعتمادها على وسائل القوة والإكراه لتسوية الصراعات.

4. ازدياد الأزمات الاقتصادية والبيئية والصحية على مستوى الدول.

5. سيادة سياسة "الهيمنة" في السياسة الدولية.

6. غياب العدالة، أو ازدواجية المعايير لدى القوى الإقليمية أو الدولية في تطبيق القانون الدولي.

7. الحصار الاقتصادي ضد المدنيين أو الدول.

ويمكن القيام ببعض الدراسات على هذه المؤشرات بقصد تحويلها كميًا، أو تحديد أشكال عملية لقياسها.

وهناك - أيضاً - مؤشرات يصدرها صندوق دعم السلام، بالتعاون مع "مجلة فورين بوليسي" (Foreign Policy) في تقرير سنوي، تتعلق بالدولة الفاشلة، ويُعرف بـ "مؤشر الدول الفاشلة" أو القابلة للانهايار والفضل، والذي يسمى "The Failed States Index". ويشكل وجود ودرجة هذه المؤشرات لدى البعض بمثابة رسائل إنذار مبكر حول احتمالية تحول بعض أوضاع الدول إلى صراع عنيف وحروب أهلية أو داخلية. ويتناول تقرير "مؤشر الدول الفاشلة" قياس درجة الاستقرار في الدول، ويعرف هذا التقرير الدولة الفاشلة بأنها: "هي الدولة غير القادرة على القيام بمسؤولياتها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية"²⁰، وهي بذلك تنظر إلى الأمن والاستقرار من خلال المفهوم الواسع أو ما يسمى "الأمن الشامل"، الذي يتناول الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمن. ويحدد هذا التقرير مجموعة من المؤشرات، يمكن تلخيصها بما يلي²¹:

أولاً: المؤشرات الاجتماعية (Social Index) :

1. تصاعد الضغوط الديموغرافية (السكانية)، ويشمل ذلك عناصر عدّة، منها: زيادة السكان، وسوء توزيعهم، والنزاعات المجتمعية التي تؤثر على النشاط المجتمعي البشري والمادي.
2. حركة ضخمة للاجئين، أو حركة نزوح داخلية للأشخاص، اللتان تخلقان حالة طوارئ معقدة في المجال الإنساني أو الإغاثي، سواء على مستوى داخل الدولة أو بين الدول، (والتي ينتج عنها تنافس على الموارد والمياه والغذاء والأرض، ومشاكل أمنية، وغيرها).
3. الإرث العدائي الذي يدفع الجماعات للانتقام، (والذي نتج عن: عدم العدالة، التهميش السياسي، هيمنة الأقلية على الأغلبية).
4. الهجرة الدائمة والمزمنة للناس، منها: (هجرة العقول خوفاً من الاضطهاد، هجرة الطبقة الوسطى بسبب الضغوط الاقتصادية، نمو حركة الاغتراب للمواطن داخل المجتمع).

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية (Economic Index) :

1. عدم المساواة في التنمية الاقتصادية بين فئات أو طوائف المجتمع، مثل: عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل، ارتفاع مستويات الفقر، وغيرها).

2. الانحدار الاقتصادي الحاد، (سواء على مستوى الدخل القومي، الميزان التجاري، سعر صرف العملة، معدل النمو الاقتصادي، الاستثمارات الأجنبية، نمو الاقتصاد الخفي، مثل: تجارة المخدرات، ارتفاع معدلات الفساد، عدم الشفافية، عدم قدرة الحكومة على رفع الرواتب والتزاماتها المالية للمواطنين، وغير ذلك).

ثالثاً: المؤشرات السياسية (Political Index) :

1. فقدان شرعية الدولة "إجرام الدولة"، ويشمل ذلك: (الفساد الواسع للنخبة الحاكمة، ومعارضتها للشفافية والمساءلة والتمثيل السياسي، انتشار فقدان الثقة في مؤسسات الدولة وإجراءاتها، والذي ينعكس في: المقاطعة الواسعة للانتخابات، المظاهرات الشعبية، العصيان المدني، ظهور تمرد أو عصيان مسلح. انتشار ونمو ظاهرة عصابات الإجرام المرتبطة بالتحزب الحاكمة، وغير ذلك من الأشكال).

2. التدهور الحاد في الخدمات العامة في الدولة، ويشمل ذلك: (عدم أو ضعف قيام الدول بأداء الوظائف الأساسية لها، مثل: حماية المواطنين من العنف، والضعف الحاد في الخدمات الأساسية للمواطنين، مثل: الخدمات الصحية والتعليمية والمواصلات العامة، وكذلك تركيز اهتمام الدولة فيما يخدم النخبة الحاكمة، مثل: قوات الأمن والعمل الدبلوماسي، وكالات الجباية والجمارك).

3. التطبيق التعسفي أو تعليق تطبيق سيادة القانون، والانتشار الواسع لانتهاكات حقوق الإنسان، ويشمل ذلك: (قوانين الطوارئ، والحكم العسكري، وتعليق العمل بالمؤسسات الديمقراطية، ازدياد الاعتقال السياسي، وسوء استخدام الحقوق الاجتماعية والقانونية والسياسية، سواء للأفراد أو الجماعات، مثل: تقييد حرية الصحافة، تسييس القضاء، استخدام القوى العسكرية لأهداف سياسية، قمع المعارضة السياسية، والاضطهاد الديني أو الثقافي).

4. أجهزة أمنية تعمل "كدولة داخل دولة"، ويشمل ذلك: (ظهور نخب أو حرس تعمل بدون الخضوع للعقاب، ظهور "الجيش داخل الجيش"، والذي يخدم مصالح النخبة العسكرية أو السياسية المهيمنة، ظهور ميليشيات أو قوى عسكرية خاصة منافسة أو موازية للقوة الأمنية النظامية في الدولة).

5. بروز الانشقاقات والتكوينات الفصائلية داخل النخب الحاكمة، ويشمل ذلك - على سبيل المثال -: (انقسام مؤسسات الدولة والنخب الحاكمة وفق حدود المكونات المجتمعية، سواء العرقية أو الدينية أو القبلية أو غيرها، استخدام النخب الحاكمة للخطاب السياسي القومي العرقي أو الديني المتطرف، بما يتلاءم مع المكونات المجتمعية).

6. تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين، ويشمل ذلك: (التدخل العسكري أو شبه العسكري من قبل دول، أو جيوش، أو جماعات عرقية، أو غيرها، في الشؤون الداخلية للدول، بشكل يؤثر على توازن علاقات القوة، أو تسوية الصراع، وغير ذلك من الأشكال).

إن مؤشرات الدولة الفاشلة، على اعتبار أنها شكل من أشكال مؤشرات الإنذار المبكر، هي جزء من نتاج تجربة وخبرة إنسانية معاصرة؛ وبالتالي هي تتأثر بالسياق الثقافي والسياسي والتاريخي للبيئة التي أنتجتها، وهي تشير لاحتمالية حدوث صراعات، ولكن - أحياناً - تقدم توضيحاً لأسباب أو نتائج حدوث حالة الصراع وعدم الاستقرار الأمني.

أيضاً، إن هذه المؤشرات تخضع لقيمة كمية أو رقمية معينة، وهو ما يضع هذه المؤشرات - أحياناً - في إشكالية مدى دقة هذه القيمة الرقمية، خاصة وأن هناك سياقاً ثقافياً وتاريخياً واجتماعياً يحيط بهذه المؤشرات يصعب قياسه، وبالتالي، يجعل من الصعب توفير دقة رقمية لها. وفي المقابل اعتماد المؤشرات على خبرة إنسانية تجعل من هذه المؤشرات حالة تشاركية بين الدول والمجتمعات الإنسانية، وبالتالي تحتوي على قواسم مشتركة يمكن الاستفادة منها في مجتمعات ودول عديدة في البيئة الدولية.

إن الحديث عن أي مؤشرات أو نظام إنذار مبكر، بالرغم من ضروره وجودها، إلا أنه يجب أن تكون قادرة على تزويد صناع القرار بمعلومات ذات مصداقية (Reliable information)، والتقييم للمخاطر (Risk assessment)، اللذان يساعدان ويسمحان بالإجابة على متطلبات السياسة الخاصة (Policy) بإجراءات المنع الوقائي للصراعات²². كما يقول "مايكل لند": "إن أمر توقع الصراعات ليس التنبؤ بدقة بتوقيت واتجاهات مستقبل الأحداث، وإنما الأمر فيما يتعلق بالإنذار المبكر للصراعات العنيفة، هو قياس الاحتمالية النسبية لاتجاه الأحداث المؤدية خلال فترة معينة إلى عنف حاد، أو إلى أزمات أخرى يتوافر فيها المبرر للتحذير أو الاهتمام المبكر"²³.

إشكاليات وتحديات نظام الإنذار المبكر؛

بالرغم من أن نظام الإنذار المبكر للصراعات يشكل ضروره أو جزءاً أساسياً في منظومة المنع الوقائي للصراعات، إلا أن الجهود العلمية والعملية تواجه عدّة إشكاليات في هذا المجال، من أهمها:

1. تحديد طبيعة وتفاصيل وآليات تنفيذ عملية الإنذار المبكر، بدءاً من كشف الأخطار، وانتهاءً بتعزيز تدابير المنع الوقائي للصراعات.

2. إن من صعوبة الإنذار المبكر أنه يتجاوز البحث في صراع علني إلى البحث في صراعات كامنة لم تقع في دائرة الاهتمام العام والرؤية الظاهرة للصراع. ويشير البعض إلى أوجه أكثر تحديداً في تحديات وإشكاليات نظام الإنذار وخيارات أو سياسات البدائل، ويحددها كما يلي²⁴ :

- أنها تركز على التهديدات (Threats) المتوقعة والمخاطر بدلاً من التركيز على الفرص (Opportunities)، التي تمنح إمكانية التدخل الوقائي (Intervene Pro-actively). ووفق هذه النظرة يمكن تعديل معظم الحروب على أساس أنها "تاريخ الفرص الضائعة" (Histories of missed Opportunities).

- التركيز يتجه عادة نحو دراسة المتغيرات الكمية أو المحسوسة (Hard Variables)، والتي يمكن قياسها كمياً. وفي المقابل، هناك تجاوز أو تغاضي عن المتغيرات الناعمة (Soft Variables)، التي تؤثر في ديناميكية واتجاهات الصراع، مثل: الانطباعات، والتوقعات، والخيارات الاستراتيجية، نمط التحليل، وغيرها.

3. إن عملية تقييم أو تحليل تكاليف الربح والخسارة للخيارات وسياسات البدائل لمواجهة الصراعات ما زالت عملية بدائية، بدلاً من أن تتجه نحو إطار شامل لكافة عوامل الكلفة.

4. غالباً ما تميل سياسة تقييم آثار/ تأثير إجراءات منع الصراع إلى اتجاه أحادي (Uni- Dimensional Nature)، وهو ليس كافياً، وإنما يجب أن يكون متعدد الأبعاد والمستويات.

وتتلخص هذه الإشكاليات الأربع، التي تواجه نظام الإنذار المبكر، في الجدول

التالي :

الجدول (3): إشكاليات أنظمة الإنذار المبكر	
التركيز على الفرص	← التركيز على التهديدات
شمولية تحليل جدوى التكاليف والربح	← بدائية تحليل جدوى التكاليف والربح
متغيرات ناعمة / لينة	← متغيرات كمية ملموسة
تحليل متعدد التأخير/ متعدد الأبعاد	← تحليل أحادي الجانب

المصدر:

Luc, Reyhler. Conflict Impact Assessment, in Choue, Young Seek (ed), World Encyclopedia of Peace, (New York: Oceana Publication, INC, 1999), Vol 1, p 305.

أخيراً، ربما يكون من أهم الإشكاليات ما يشير إليه تقرير كارنيغي، وهو أن المشكلة ليست في عدم معرفة صناع القرار في الدول بالأزمة، وإنما هي في عدم استجابتهم أو الاهتمام بإشارات الإنذار المبكر، وفي معظم الأحيان يكون أكثر من ذلك، هو عدم رغبتهم - أحياناً - حتى معرفة إشارات الإنذار المبكر، فصناع القرار عادة ما يضعون الخيارات أو السياسة الصعبة جانباً، أو يؤجلونها ما أمكن ذلك؛ إما لأنهم يعتقدون أن المصالح الأساسية المباشرة أو الهامة غير مرتبطة بها، أو لأنه لا يوجد لديهم بدائل استجابات مناسبة²⁵.

الخاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة، يمكن القول إن منظومة الإنذار المبكر للصراعات هي عملية سهلة في ظاهرها، صعبة ومعقدة في جوهرها؛ فهي عملية ترتبط بالسياق والعلاقات الإنسانية بكافة مستوياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وغيرها. وبالتالي، هناك صعوبة كبيرة في جعلها "قوالب" متنوعة بحيث يمكن استخدامها أو تركيبها لكل حالة أو واقع أو دولة أو بيئة من بيئات المجتمع الإنساني، وهذه الإشكالية تبقى سمة من سمات العلاقات الإنسانية؛ حيث لا يمكن قبولها طبيعة هذه العلاقات. وفي المقابل، هذا لا ينفي أن هناك جهوداً علمية متطورة في بناء منظومة عالمية للإنذار المبكر، وكذلك توفير مؤشرات إجرائية تسمح بعملية تطبيق فعلي واستفادة فعلية لنظام أو عملية الإنذار المبكر على أرض الواقع، سواء في الصراعات بين الدول، أو الصراعات الأهلية، أو المجتمعية، وغيرها. كما أن وجود قواسم مشتركة بين الدول أو المجتمعات الإنسانية جعل هناك دائرة واسعة للاستفادة من التجارب والخبرات الإنسانية، سواء من حيث الحالات التطبيقية، التي استخدمت بعض نماذج الإنذار المبكر، أو من حيث إن التشابه والقواسم المشتركة في الطبيعة الإنسانية أو أعضاء المجتمع الدولي يفتح المجال لإمكانية التطبيق للإنذار المبكر في بيئات أو مجتمعات أو دول معينة، على اعتبار توفر أو تشابه نفس عوامل القصور والخلل فيما بينها، والتي تؤدي إلى حدوث الصراعات بكافة مستوياتها، خاصة الصراعات الأهلية والدولية.

الهوامش:

- 1 - Jane E. Holl, Carnegie Comission on Preventing Deadly Conflict: Second Progress Report, (New York: Carnegie Corporation of New York, 1996), PP 6-7.
- 2 - Luc, Reyhler. Conflict Impact Assessment, in Choue,Young Seek (ed), World Encyclopedia of Peace, (New York: Oceana Publication, INC, 1999), Vol 1, P 306.
- 3 - Ropers, Norbert. (2002). **Peace- Building, Crisis Prevention and Conflict Management: Technical Cooperation in the Context of Crisis, Conflicted Disasters**, Germany, Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) GmbH, division 42, P 32.

- 4 - Luc, Reyhler. **Op.cit**, P 306.
- 5 - Klaas Van Walraven (ed), **Early Warning & Conflict Prevention: Limitations and Possibilities**, (The Hague: Kluwer Law International, 1998), P53.
- 6 - C. Kerman, **Creative Tension: The Life and Thought of Kenneth Boulding**, (Ann Arbor: Michigan, 1974), P 82.
- Klaas Van Walraven (ed), **Op.cit** , P52. 7 - انظر ما يلي:
- A. Walter, Dorn, "Keeping Tabs on a Troubled World: UN Information Gathering to Preserve Peace", *Security Dialogue* , 1996, Vol. 27 (3):PP 263-276.
- 8 - Howard Adelman, "Difficulties in Early Warning: Networking & Conflict Management", in Klaas Van Walraven (ed), **Early Warning & Conflict Prevention: Limitations and Possibilities**, (The Hague: Kluwer Law International, 1998), PP51-81, P 52-53.
- 9 - Ibid, P57.
- 10 - Ibid, P 60.
- 11 - ibid, PP52-53
- 12 - بطرس بطرس غالي، خطة للسلام، نيويورك، منشورات الأمم المتحدة، 1995، ط2، ص46.
- 13 - Edward J. Laurance, **Light Weapons & Intrastate Conflict: Early Warning Factors & Preventive Action**, Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict, (New York: Carnegie Corporation of New York, 1998), P 58-59.
- 14 - Kumar Rupesinghe, Early Warning and Preventive Diplomacy, *the Journal of Ethno-Development*, 4:1, 1994, PP 97-88.
- 15 - Edward J. Laurance, **Op.cit**, P 54.
- 16 - Ramsbothan, Oliver & Woodhouse, Tom & Miall, Hugh. **Contemporary Conflict Resolution**, (Cambridge U.K: Polity Press, 2005), Second Edition, p 113.
- 17 - Peter Wallenstein, "Acting Early: Detection, Receptivity, Prevention and Sustainability. Reflecting on the First Post- Cold War Period, in Klaas Van Walraven (ed), **Early Warning & Conflict Prevention: Limitations and Possibilities**, (The Hague: Kluwer Law International, 1998), PP 83-98.
- 18 - Peter Wallenstein, **Op.cit**, P84.
- انظر أيضاً، المراجع التالية مع تعديل جزئي وبسيط من قبل الباحث:
- سيمون فيشر و(آخرون)، نضال الجيوسي (مترجم). التعامل مع النزاع: مهارات واستراتيجيات للتطبيق، رام الله، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، ص 180.
- Fisher, Simon. **Working with Conflict: Skills and Strategies for Action**, (London: Responding to Conflict Agency and ZED Books, 2000), P 164.
- 19 Jeong, Ho-Won (ed). **Peace & Conflict Studies: An Introduction**, (England.: Ashgate, 2000, PP 202 -203.
- The Failed States Index 2011, Foreign Policy, 20 - راجع ما يلي:
- و لمزيد من التفاصيل يمكنك الاطلاع على: تقرير مؤشر الدول الفاشلة لعام 2008، مجلة المستقبل العربي، العدد 356، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 356، أكتوبر 2008.
- 21 - المرجع نفسه.
- 22 - Ted Gurr, "Early Warning Systems: From Surveillance to Assessment to Action", in K.M. Cahill (ed), **Preventive Diplomacy: Stopping Wars Before They Start**, (New York: Basic Books & the Center for International Health and Cooperation, 1996), P125.
- 23 - Michael S. Lund, **Preventing Violent Conflicts: A Strategy for Preventive Diplomacy**, (Washington D.C: United States Institute of Peace, 1996, P108-109.
- 24 - Luc, Reyhler. **Op.cit**, P 305-306.
- 25 - Jane E. Holl, P 7.